النظام القانوني لمسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه

- الأساس القانوني والآثار

أ. بلال يونس. جامعة الأغواط

أ. بولنوار بلي. أستاذ مؤقت. جامعة الأغواط

الملخص:

إنه ومما لا شك فيه أنه و في نطاق المسؤولية التقصيرية نميز المسؤولية عن الأفعال الشخصية المسؤولية عن فعل الغير، و المسؤولية الناشئة عن الأشياء، و بالرجوع إلى الأمر 75-58 المتضمن القانون المدني المعدل و المتمم يتضح لنا أنّ المشرع الجزائري نظم الأحكام المتعلقة بالمسؤولية التقصيرية في الفصل الثالث الفعل المستحق للتعويض من الباب الأول مصادر الالتزام من الكتاب الثاني الموسوم ب: الالتزامات و العقود .و ذلك من خلال المسؤولية عن الأفعال الشخصية وأما المسؤولية عن فعل الغير. و المسؤولية الناشئة عن الأشياء و ضمن نطاق المسؤولية عن فعل الغير نميز كما تم بيانه مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه و التي نظم المشرع أحكامها من خلال المواد 136 و 137 من القانون المدني الجزائري المعدل و المتمم سيما بموجب القانون 10/05 .

Abstract:

And he is no doubt that the scope and distinguish tort liability for personal acts of responsibility for the actions of another، and liability arising from things. And by reference to the average Alomr75-58 included civil law and complement clear to us that the Algerian provisions relating to tort liability act in the third quarter due to the compensation of the door first commitment sources of the second book is marked by: the obligations and contracts. And through personal responsibility for acts systems The responsibility for the actions of another. And liability arising from things and within the scope of responsibility for the actions of another distinction has

also been followed by his responsibility for child business and that its provisions legislator systems through the material 136 and 137 of the amended and complementary Algerian civil law، particularly under the law 05/10، which is the place of our memorandum.

مقدمة

إن التطرق إلى النصوص القانونية و التنظيمية المنظمة و المؤطرة لمسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه سيما بعد التعديل الذي صدر بموجب القانون 10/05 الذي يعدل القانون المدني الجزائري 58/75، نجد أنها تقوم بمقتضى أحكام المادة 136 منه بمجرد توفر شروطها المتمثلة في إثبات الضحية بوجود علاقة تبعية بين التابع المتسبب في الضرر والمتبوع المسؤول عن جبر الضرر وأن الضرر الذي لحقها هو من فعل التابع الضار وقد حصل ذلك حالة تأدية الوظيفة أو بسببها أو بمناسبةها.

ومن جهة أخرى نجد أن مسؤولية المتبوع لا تقوم على أساس وحيد واضح يبرر ويفسر الأحكام التي تدير هاته المسؤولية ، فقد تقدم الفقه بعدة اقتراحات لحسم هذه القضية فجانب منه يعتقد أنها مسؤولية شخصية في حين يرى جانب آخر أنها مسؤولية عن عمل الغير .

إن قيام المسؤولية المدنية على الوجه الذي سبق شرحه ولم يتمكن المتبوع عن دفعها فإنه ينشأ على عاتقه إلترام بالتعويض لفائدة الضحية أي الطرف المتضرر عما أصابه من ضرر، حيث لهذا الاخير أي الضحية الخيار في أن يرفع دعواه ضد المتبوع أو ضد التابع وفي حالة رفع دعواه ضد المتبوع من حق هذا الاخير أن يرفع دعوى رجوع ضد التابع بعد أن يدفع التعويض للطرف المتضرر . وإذا تحققت شروط مسؤولية المتبوع من علاقة تبعية بين التابع والمتبوع، و ارتكاب التابع فعلا ضارا يسبب ضررا للغير حال تأدية الوظيفة أو بسببها أو بمناسبةها، على النحو الذي ذكرناه آنفا فما هو الأساس القانوني الذي تقوم عليه مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه؟، و ما هي الآثار القانونية المترتبة عن تحققها؟، ومن أجل الإجابة عن هذه الإشكالية نخصص لشقيها لكل منهما مبحثا مستقلا، حيث نتطرق في المبحث الأول إلى معالجة الأساس القانوني الذي تقوم عليه مسؤولية المتبوع، ثم في المبحث الثاني الآثار القانونية المترتبة عن تحقق هذه المسؤولية.

المبحث الأول: الأساس القانوني الذي تقوم عليه مسؤولية المتبوع.

لقد اختلفت آراء الفقهاء وأحكام القضاء في تكييف هذه المسؤولية وفي تحديد الأساس القانوني الذي تقوم عليه مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه، ويمكن رد هذا الخلاف إلى طبيعة هذه المسؤولية هل هي مسؤولية شخصية أو مسؤولية عن عمل الغير؟ وللإجابة عن هذا السؤال تقتضي منا تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، في المطلب الأول نتناول آراء الفقهاء الذي يعتبرون مسؤولية المتبوع مسؤولية شخصية وفي المطلب الثاني آراء الفقهاء اللذين يكتفون مسؤولية المتبوع على أنها مسؤولية عن عمل الغير .

المطلب الأول : مسؤولية المتبوع مسؤولية شخصية.

يرى جانب من الفقه أن مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه هي مسؤولية شخصية وعلى الرغم من اتفاقهم على تكييف هذه المسؤولية بأنها مسؤولية شخصية إلا أنهم اختلفوا حول الأساس الذي تقوم عليه هذه المسؤولية إلى عدة نظريات مختلفة.¹

إذ أنّ الفقه الفرنسي التقليدي ذهب إلى أن أساسها هو الخطأ المفترض في جانب المتبوع. ويرى البعض الآخر من الفقهاء وعلى رأسهم الأستاذ "بلانيول" بأن مسؤولية المتبوع تقوم على فكرة تحمل التبعية لا على الخطأ ، وهناك من يرى بأن أساس هذه المسؤولية هو فكرة الضمان ، وفيما يلي نقوم بدراسة هذه النظريات أو الأسس المختلفة من خلال ثلاث فروع.

الفرع الأول: نظرية الخطأ المفترض.

أولاً- مضمونها: إنّ الفقه الفرنسي التقليدي يقيم مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه على أساس الخطأ المفترض، إلا أنهم اختلفوا في مضمون هذا الخطأ، فقد يكون الخطأ في الرقابة أو خطأ في التوجيه أو خطأ في الاختيار.²

وأنّ هذا الخطأ المفترض افتراضاً لا يقبل إثبات العكس، فالتابع إذا ارتكب خطأ كان المتبوع مسؤولاً عنه بمقتضى خطأ آخر نفترضه قائماً في جانب المتبوع فإما أن يكون المتبوع قد قصر في

¹ - مراد فجالى، "مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه في القانون المدني الجزائري"، مجلة معارف، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة ، 2009، ص 103.

² - نفس المرجع، ص 103 - 104.

اختيار تابعه، أو قصر في الرقابة عليه أو قصر في توجيهه، وهذا التقصير نفترضه افتراضا ولا نقل من المتبوع أن يقيم الدليل على أنه لم يقصر.¹

ثانيا - نقدها: لقد تعرضت نظرية الخطأ المفترض إلى مجموعة من الانتقادات نذكر منها:

- اعتراض على فكرة الخطأ في الاختيار، بأن المتبوع قد لا يختار تابعه بل قد يفرض عليه ولا يكون حرا في اختيار بقائه ولا حرا في الاستغناء عنه، ومسؤولية المتبوع تظل قائمة رغم أن المتبوع لا يختار تابعه.²

- من الصعب بل من المستحيل على المتبوع أن يراقب أعمال تابعه مهما كانت رقابته شديدة وصارمة لمنعه من الإضرار بالغير.³

- لو كانت مسؤولية المتبوع مبنية على خطأ مفترض افتراضا غير قابل لإثبات العكس ، لأمكن للمتبوع في القليل أن يتخلص من هذه المسؤولية إذا هو أثبت أن الضرر كان لا بد أن يقع ولو قام بواجبه في الاختيار والرقابة والتوجيه بما ينبغي من العناية.

الفرع الثاني: نظرية تحمل التبعة.

أولا- محتواها : في المرحلة الأولى، كانت تقوم نظرية تحمل التبعة على أساس الغرم بالغنم ، وكان أصحاب هذا الرأي يقولون أن المتبوع يستفيد من خدمات تابعه ، فعليه أن يتحمل الأضرار التي يسببها هذا التابع والغرم بالغنم⁴ ، فالمتبوع يسأل عن أخطاء التابع لكونه يعمل لحسابه ويمارس النشاط لمصلحته ، وبالتالي يسأل المتبوع عن كل نشاطات التابع سواء كانت خاطئة أو حسنة⁵.

¹ - عبد الرزاق احمد السهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، مصادر الالتزام، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت: 2009، ص 1641 .

² - علي علي سليمان، دراسات في المسؤولية المدنية في القانون المدني الجزائري، المسؤولية عن فعل الغير المسؤولية فعل الأشياء، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 68.

³ - محمود جلال حمزة، العمل الغير المشروع باعتباره مصدر للالتزام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1985، ص 194.

⁴ - محمد صبري السعدي، مصادر الالتزام ، النظرية العامة للالتزامات، الكتاب الثاني، دار الهدى، الجزائر: 2003، ص 211.

⁵ - مخلوفي محمد، "مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه في القانون المدني الجزائري"، دراسة مقارنة بالقانوني المصري و الفرنسي مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1987، ص 53.

ثم تطورت إلى مرحلة ثانية أقامت فيها مسؤولية المتبوع على أساس الخطر المستحدث، مفادها أن المتبوع عندما يستحدث نشاطا معيناً فإنه يستحدث في نفس الوقت مخاطر جديدة، ومن ثم يجب عليه تحمل مسؤولية الأضرار الناتجة عن هذا النشاط¹.

ثم انتهت في المرحلة الثالثة إلى إقامة مسؤولية المتبوع على أساس السلطة في الرقابة والتوجيه التي يتمتع بها المتبوع على تابعه، ومن ثم فإنه يتحمل مقابل ذلك مسؤولية الأضرار التي قد يتسبب فيها التابع.²

ثانياً- تقديرها: وانتقدت هذه النظرية من ثلاثة أوجه.

- إن تأسيس مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه على فكرة تحمل التبعة يعني أن تحمل المتبوع نتيجة نشاط التابع سواء أكان هذا النشاط خاطئاً أو غير خاطئ والقانون يشترط لتحقق مسؤولية المتبوع أن يقع من التابع فعلاً ضاراً .

فلو كانت هذه المسؤولية تقوم على تحمل التبعة لكان اشترط وقوع هذا العمل من التابع لا معنى له³.
- لو صح أن مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه تقوم على تحمل التبعة ، لما جاز للمتبوع أن يرجع على تابعه بما دفع من تعويض⁴، مع أن القانون ينص على حق المتبوع في الرجوع على تابعه بموجب المادة 137 من القانون المدني الجزائري بقولها " للمتبوع حق الرجوع على تابعه في حالة ارتكابه خطأ جسيماً".

- هناك كثير من الأعمال لا تعتبر هدفاً أساسياً يسعى لتحقيقه كالمستشفيات العامة والمؤسسات الخيرية وغيرها من المؤسسات ذات الأغراض الخيرية العامة فرغم نبل هذا الهدف وسموه إلا أنه لم يكن عاملاً لإعفائها مما يقع من تابعيها من أعمال غير مشروعة تسبب ضرراً للغير⁵.

¹ علي فيلالي، الالتزامات (العمل المستحق للتعويض)، موفم للنشر و التوزيع الطبعة الثانية، الجزائر، 2007، ص 160.

² مراد فجاللي، مرجع سابق، ص 106.

³ محمود جلال حمزة، المرجع السابق، ص 196.

⁴ علي علي سليمان، المرجع السابق ص 69.

⁵ محمد الشيخ عمر، مسؤولية المتبوع، دراسة مقارنة، الطبعة 1970.

الفرع الثالث: نظرية الضمان

أولاً-مضمونها: نادى بهذه النظرية الفقيه Bris Starck في رسالته للدكتوراه تحت عنوان محاولة لنظرية عامة عن المسؤولية المدنية باعتبار أن لها وظيفتين هما الضمان والعقوبة الخاصة¹. وتتخلص هذه النظرية أنه في كل عمل ضار ينشأ عنه حقان متعارضان : الأول في حق الفاعل الضرر أن يقوم بنشاطه ، والثاني يتمثل في حق المضرور في سلامته المادية والأدبية. ويرى Boris Starck أن أساس المسؤولية عامة هو أن الإنسان يسأل عن كل ما ينشأ عن نشاطه من ضرر ينزل بجسم المضرور أو بأمواله العادية، والمتبوع قد يمارس نشاطه إما بواسطة التابع أو بواسطة الشيء، وبما أن أحد لم يقل أن مسؤولية الإنسان عن فعل الشيء هي مسؤولية غير مباشرة عن خطأ الشيء ، فالأمر كذلك في مسؤولية المتبوع حين يمارس نشاطه بواسطة التابع فهي مسؤولية مباشرة لا مسؤولية عن الغير.²

ومن خلال فكرة الضمان فإن القضاء الحديث يُحاول تبرير مسؤولية المتبوع فبعض القرارات الصادرة عن القضاء الفرنسي تنص صراحة على أنّ الهدف الأساسي من المادة 1384 من القانون المدني الفرنسي هو ضمان الضحية من إفسار التابع ففكرة الضمان لها علاقة مع نظرية تحمل التبعية لأن الأمر يتعلق بالضمان ضد خطر الإعسار.³

ويترتب على هذا الأساس القانوني أن المتبوع يتحمل التعويض بصفة مؤقتة لأنّ المسؤول الحقيقي هو التابع وهو الذي يتحمل التعويض في نهاية الأمر⁴، إذ يكون للمتبوع حق الرجوع على التابع حسب المادة 137 من القانون المدني الجزائري المعدّل و المتمم بموجب القانون 10/05 لاسترداد ما دفعه من تعويض للضحية في حالة ارتكاب التابع خطأ جسيماً .

ثانياً- نقدها: تعد نظرية الضمان صورة مخففة من تحمل التبعية⁵ ، لأنّ نظرية الضمان تناولت الأساس القانوني من ناحية المضرور .

¹ - علي علي سليمان، المرجع السابق، ص 160.

² - المرجع نفسه، ص 70.

³ - مراد قجالي، مرجع سابق، ص 107

⁴ - علي فيلالي، المرجع السابق، ص 141.

⁵ - علي علي سليمان، المرجع السابق، ص 160.

بينما نظرية التبعية تناولتها من ناحية المسؤول، ويؤخذ على هذه النظرية أنها عاجزة عن تفسير الأساس القانوني لهذه المسؤولية نظراً لحق الرجوع الذي يتمتع به المتبوع على تابعه¹.

المطلب الثاني : مسؤولية المتبوع عن عمل الغير.

رأينا أن فكرة المسؤولية الشخصية سواء القائمة على خطأ مفترض أو تحمل التبعية أو نظرية الضمان باعتبارها مسؤولية ذاتية، لا تصلح لتفسير مسائل المتبوع لذا ظهر رأي آخر في الفقه مفاده اعتبار مسؤولية المتبوع هي مسؤولية عن عمل الغير، غير أن أنصار هذا الرأي اختلفوا حول الأساس القانوني الذي تقوم عليه هذه المسؤولية إلى أربعة نظريات، فهناك نظرية النيابة القانونية وهناك من يرى بأن أساسها نظرية التأمين القانوني .

وتذهب النظرية الثالثة إلى أنّ أساس هذه المسؤولية هي الكفالة القانونية ، وأخيراً نظرية الحلول وسنقوم بدراسة هذه النظريات المختلفة من خلال أربعة فروع .

الفرع الأول: نظرية النيابة القانونية.

أولاً-تعريفها : البعض من الفقه يذهب في تأسيسه لمسؤولية المتبوع الى فكرة النيابة فيما أن التابع يعمل بدلاً من المتبوع ولحسابه، فإنه يعد نائباً عن هذا المتبوع وهنا يتعلق الأمر بالنيابة في العمل، وبما أنّ المتبوع ممثلاً من قبل التابع فأى خطأ يرتكبه هذا الأخير يعد وكأن المتبوع ارتكبه، ويترتب عليه اعتبار خطأ التابع هو في ذات الوقت خطأ المتبوع².

ثانياً- نقدها : تعرضت هذه النظرية للنقد لأنها عاجزة عن إعطاء التفسير السليم لأساس مسؤولية المتبوع، ومن جملة الانتقادات التي وجهت إليها نذكر :

- أنّ النيابة لا تكون إلا في التصرفات القانونية فكيف يمكن الأخذ بها في الأعمال المادية ، إذ لا يمكن اعتبار الشخص نائباً عن غيره في ارتكاب الأفعال الضارة³.

- أنّ النيابة لا تفسر فكرة الرجوع بالنسبة للمضروب الذي يحق له الرجوع على التابع، كما يحق له الرجوع على المتبوع ، وإذا كان التابع نائباً عن المتبوع فكيف يحق للمتبوع الرجوع على التابع بما دفعه للمضروب، وهو المسؤول باعتباره أصيلاً يتحمل نتائج أفعال نائبة⁴.

¹ - مخلوفي محمد، المرجع السابق، ص 52.

² - مراد فجالي، مرجع سابق ص 109.

³ - علي علي سليمان، المرجع السابق، ص 71.

⁴ - مخلوفي محمد، المرجع السابق، ص 46.

الفرع الثاني : نظرية التأمين القانوني

أولاً- مضمونها : يرى هذا الفريق أن الأساس الحقيقي لتلك المساءلة يكمن في اعتبار المشرع للمتبوع كمؤمن، نتيجة لاستفادته أو احتمال استفادته من خدمات تابعه، وفرض عليه بالتالي أن يضمن الغير ضد المخاطر التي قد تصيبهم من الأخطاء الواقعة من تابعه وذلك أثناء ممارستهم لما عهد إليهم من أعمال¹، وبالتالي نستطيع تحقيق هدفين:

أ- اعتبار المتبوع مؤمناً بفرض عليه أن يحسن الاختيار فيمن يلحقهم بخدماته لا فيما يتعلق بكفاءتهم الفنية التي يتطلبها ذلك العمل فحسب، وإنما فيما يتعلق بالشرف والأمانة والحرص اللازم عند القيام بما استخدموا من أجله.

ب- بجانب ذلك فإن اعتبار المتبوع مؤمناً من شأنه أن يفرض عليه أيضاً ، إحكام الرقابة أثناء تنفيذ ذلك العمل نظراً لما يحتمل أن يلحق مصلحته الشخصية من أضرار إذا تساهل في تلك الرقابة وذلك الإشراف.

وبحسب هذا الرأي، فإن المتبوع يكون بمثابة المؤمن على الضحية ضد المخاطر التي قد تنتج عن خطأ التابع الواقع منه أثناء الوظيفة المعهودة إليه ويزعم القائلون بهذا الرأي أن عناصر التأمين جميعها متوافرة عند مساءلة المتبوع بناءً على هذه الصفة .

فمن ناحية، فإن المخاطر متحققة فيما يقوم به التابع من أعمال لحساب المتبوع وهذا هو العنصر الأول للتأمين، ثم أن الأداء المالي الذي يقوم المتبوع بدفعه عند حدوث الضرر، يقابل ذلك الذي يلتزم المؤمن بدفعه عند تحقق المخاطر ويمثل هذا العنصر الثاني للتأمين .

أما العنصر الثالث وهو ما يعرف بقسط التأمين أي ما يلتزم المستأمن بدفعه، فإنه يقابل في مسؤولية المتبوع ما يعود على هذا الأخير من فائدة قد ترجع عليه من نشاط تابعه²

أولاً- تقديرها: إن التقريب بين مسؤولية المتبوع والتأمين غير صحيح لأسباب أهمها:

-لا يمكن اعتبار المتبوع بمثابة المؤمن، لأنه بالرجوع إلى الأمر 07/95 المؤرخ في 25 يناير 1995 المتعلق بالتأمينات³، ينص صراحة في مواده على إلزامية التأمين من المسؤولية المدنية اتجاه الغير ،

¹- مراد فجالى، مرجع سابق، ص 109.

²- محمد الشيخ عمر، المرجع السابق، ص 106-107.

³- الأمر 07/95 المؤرخ في 25 يناير 1995، المتعلق بالتأمينات. الجريدة الرسمية: عدد 13 مؤرخة في 08 مارس

1995 ص 03.

وعلى هذا الأساس فإنّ المتبوع ليس هو المؤمن ، لأنّ هذا الأخير يُعد شخص آخر يمتن مهنة التأمين.

- إنّ المضرور أو الضحية بموجب التأمين من المسؤولية المدنية منحها المشرع علاقة مباشرة نحو شركة التأمين، ففي حالة ما إذا أصيبت بضرر بإمكانها الرجوع على شركة التأمين للمطالبة بتعويض الضرر، ولا حاجة لها في الرجوع على التابع أو المتبوع مما ساعد على اختفاء شخص المسؤول وتجاهله تماما¹.

- أن فكرة التأمين القانوني غير منطبقة تماما على ما ذهب إليه أنصار هذا الرأي فالتأمين نظام يعتمد في جوهره على تشتيت الخسارة على عدد من المستأمنين نظير قيام هؤلاء بدفع أقساط معينة ، أما في مسؤولية المتبوع فإن هذا الأخير يتحمل تعويض الأضرار التي تلحق الغير بفعل تابعه في ذمته الخاصة .

- بجانب ذلك يقرر أنصار هذا الرأي أن الربح الذي يجنيه المتبوع يعتبر بمثابة قسط للتأمين وهذا لا شك رجوع لفكرة تحمل التبعة إذ أن ذلك الربح، في رأينا قد قام المتبوع بدفع ما يقابله في صورة أجر أو مكافأة ، مما يترتب عليه أن المتبوع يصبح بذلك مؤمنا دون مقابل² .

الفرع الثالث: نظرية الكفالة القانونية.

أولا- محتواها : بعض الفقهاء يقيم مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه على أساس الكفالة ، فالمتبوع يكفل التابع فيما يرتكبه من فعل ضار يصيب الغير بضرر ، مادام للمتبوع حق الرقابة والتوجيه على التابع، ومادام الفعل الضار قد وقع أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها أو بمناسبتها ، فهذه الحدود التي ترسم نطاق مسؤولية المتبوع هي التي تفسر فكرة الكفالة وتبررها والمتبوع كفيل التابع دون أن يكون له حق التجريد فيجوز للمضرور أن يرجع على المتبوع قبل أن يرجع على التابع ، والكفالة هنا مصدرها نص القانون لا الاتفاق³.

وإذا رجع المضرور على المتبوع وأستوفى منه مبلغ التعويض، جاز للمتبوع الرجوع على تابعه حسب المادة 137 من القانون المدني الجزائري المعدل والمتمم بموجب القانون 10/05 لأنّ المتبوع مسؤول

¹ - علي فيلالي، مرجع السابق، ص 37.

² - محمد الشيخ عمر، مرجع السابق، ص 110.

³ - عبد الرزاق أحمد السنهوري، المرجع السابق، ص 1046.

عن التابع لا مسؤول معه ، فهو ضامن له فيما يخص الوفاء بالتعويضات التي يتحملها بسبب الأضرار التي ألحقها بالغير¹.

ثانياً-تقديرها: نظرية الكفالة مثلها مثل نظرية الضمان فهي تهدف الى حماية المضرور من حالة العسرة التي قد تحل بالتابع ، وتعرضت هذه النظرية للنقد حيث تساءل البعض عن مصدر هذه الكفالة من جهة²، ومن جهة أخرى إنتقدت بأنها مجرد حيلة قانونية لا أساس لها في الواقع .

الفرع الرابع: نظرية الحلول.

أولاً-تعريفها : ذهب جانب آخر من الفقه الى تأسيس مسؤولية المتبوع على فكرة الحلول، أي أن التابع يحل محل المتبوع في القيام بالأعمال التي عهد بها إليه، فيعد التابع بمثابة امتداد لشخصية المتبوع³. بحيث يصبح التابع عبارة عن آلة في يد المتبوع مما يؤدي الى القول بأن شخصية التابع تختلط مع شخصية المتبوع ويصيران شخصا واحدا⁴، فإذا ارتكب التابع الفعل الضار في الحدود المعروفة فكأنما المتبوع هو الذي ارتكب هذا الفعل الضار .

وعلى ضوء فكرة الحلول فلا يستطيع المتبوع نفي المسؤولية عنه إذا تمكنت الضحية من إثبات مسؤولية التابع.

ثانياً-نقدها : إن هذه النظرية كغيرها من النظريات السابقة فإنها لم تسلم من النقد ويعاب على هذه النظرية: يؤخذ على نظرية الحلول أنها لا تصلح أساسا لمسؤولية المتبوع لأنها عاجزة عن تبرير حق المتبوع في رجوعه على التابع⁵، فكيف يمكن اعتبار التابع والمتبوع شخصا واحدا مع تمكين المضرور الرجوع على أيهما.

- ويعاب أخيرا على هذه النظرية أنها تقوم على افتراض ينافي الواقع، فلا يمكن نسبة الخطأ إلا الى الشخص الذي وقع منه⁶.

¹-علي فيلاي، المرجع السابق، ص 163.

²- علي علي سليمان، المرجع السابق، ص71.

³- مراد فجالى، مرجع سابق، ص 112.

⁴-مخلوفي محمد، مرجع السابق، ص47.

⁵- مراد فجالى، مرجع سابق، ص 113.

⁶- نفس المرجع، ص 113.

وما يمكن استخلاصه من النظريات السابقة التي اقترحتها الفقه كأساس لمسؤولية المتبوع ، سواء التي ترى بأن مسؤولية المتبوع مسؤولية شخصية أو التي تكيف هذه المسؤولية على أنها مسؤولية عن عمل الغير ، فجميع هذه النظريات تعرضت لنقد الفقهاء، وفي رأينا النظرية الأقرب إلى الصواب والأكثر قبولا هي نظرية تحمل التبعة نظرا للأسباب التالية:

أ- إنّ علاقة التبعية كما سبق ذكره تتشكل من عنصرين، سلطة الرقابة والتوجيه الذي يتمتع بها المتبوع على تابعه، وأن التابع يقوم بالعمل لحساب المتبوع، وليس لحسابه الخاص، والاتجاه السائد حاليا في الفقه والقضاء لا يشترط من المتبوع ممارسة سلطة التوجيه والرقابة بنفسه .

بل بإمكانه أن يسند هذه المهمة إلى شخص آخر " رئيس العمال أو أحد تابعه مثلا" للقيام بالرقابة والتوجيه من الناحية الفنية على أن يحتفظ لنفسه بهذه السلطة من الناحية الإدارية أو التنظيمية.

وهذا ما يدل دلالة واضحة على أن القضاء يتجه الى التقليل من أهمية عامل السلطة ويميل أكثر نحو الاهتمام بعامل المنفعة (العمل لحساب المتبوع) واعتباره الأساس القانوني السليم لهذه المسؤولية¹.

ب-الاتجاه الفقهي الحديث لا يشترط في الفعل الضار الذي يرتكبه التابع أن يكون خاطئا ، بل مجرد تحقق الضرر تقوم مسؤولية المتبوع ، وهذا دليل على أن مسؤولية المتبوع هي مسؤولية موضوعية قوامها الضرر وليس الخطأ، ولذا فإنّ نظرية تحمل التبعة تتلائم ومسؤولية المتبوع ، لأن هذه النظرية تقوم على فكرة الضرر كذلك فمن له النفع حقت عليه التبعة.

ج- ويرى جانب من الفقه أن رابطة التبعية قد تكمن في عنصر واحد ألا وهو العمل لحساب الغير².

د- وأخيرا يرى محمود جلال حمزة أن مصلحة المتبوع أو فائدته هو المعيار الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار عند إلقاء المسؤولية على المتبوع أو نفي المسؤولية عنه، إلا أن نظرية تحمل التبعة تتعارض مع أمر جوهري وهو حق المتبوع في الرجوع على تابعه والذي خصص له المشرع مادة بكاملها (المادة 137 من القانون المدني الجزائري المعدل والمتمم بقانون 10/05).

بالإضافة إلى ذلك فإن علاقة التابع بالمتبوع السائدة حاليا يشوبها عدم التوازن في الحقوق والواجبات، ويعتبر التابع ضحية هذه العلاقة لأنه يتحمل وحده في نهاية الأمر التعويض المحكوم به

¹- مخلوفي محمد، مرجع السابق، ص 60.

²- مراد فجالى، مرجع سابق، ص 114 .

سواء رجع عليه المضرور مباشرة أو عن طريق المتبوع الذي يكون بمثابة ضامن فقط ، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن ما هي الآثار القانونية المترتبة عن تحقق مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه؟¹ .

المبحث الثاني : الآثار القانونية المترتبة عن تحقق مسؤولية المتبوع.

إذا توافرت الشروط السابق بيانها لقيام مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة ، فإنه يترتب عن تحقيقها مجموعة من الآثار القانونية ، و من أهم هذه الآثار نشوء حق المضرور في رفع دعواه القضائية للمطالبة بالتعويض وحقه في الخيار فبإمكان المضرور الرجوع بدعوى التعويض على التابع باعتباره المسؤول الشخصي عن الضرر المرتكب طبقا للقواعد العامة ، كما يحق له الرجوع على المتبوع باعتباره مسؤولا مدنيا عن فعل تابعه .

وإذا تم دفع التعويض كاملا من قبل المتبوع فله الحق في الرجوع على تابعه لاسترداد مبلغ التعويض كاملا أو جزء من التعويض ، إذا كان هناك خطأ مشترك بينهما ، ومن أجل ذلك نقسم هذا المبحث الى مطلبين أساسيين : نخصص المطلب الأول لدراسة رجوع المضرور بدعوى التعويض وحقه في الخيار ، ثم في المطلب الثاني دعاوى الرجوع في العلاقة التي تربط التابع بالمتبوع .

المطلب الأول : رجوع المضرور بدعوى التعويض وحقه في الخيار.

إذا قامت مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه فيحق للمضرور إما الرجوع على التابع وفقا لأحكام المسؤولية عن العمل الشخصي المادة 124 من القانون المدني كما يمكنه كذلك الرجوع على المتبوع وفق المادة 136 من القانون المدني بصفته مسؤولا عن عمل الغير ، إلا أنه لا يمكن للمضرور الرجوع على التابع و المتبوع متضامنين² ، لأن ذلك يتطلب من الضحية إثبات خطأ التابع في حين أن مسؤولية المتبوع هي مسؤولية مفترضة تعفي الضحية من ذلك ، كما سوف نقوم بتوضيحه فيما بعد، ولذا نقسم هذا المطلب إلى فرعين نتناول في الفرع الأول : رجوع المضرور على التابع ، ثم في الفرع الثاني رجوع المضرور على المتبوع .

الفرع الأول: رجوع المضرور على التابع

إذا ما اختار المضرور مطالبة التابع بمسؤوليته الشخصية حسب المادة 124 من القانون المدني ، ففي هذه الحالة يكون على المضرور إثبات الخطأ و الضرر وعلاقة السببية وذلك وفق للقواعد العامة،

¹ فجالي مراد، "مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه في القانون المدني الجزائري"، مذكرة للحصول على شهادة

الماجستير في العقود و المسؤولية، كلية العلوم القانونية و الإدارية، جامعة الجزائر ، 2003، ص 80-81.

² المرجع نفسه، ص 81.

إلا أنه لا يمكن للضحية المطالبة بإدخال المتبوع في النزاع ، كما لا يجوز للتابع أن يطالب بإدخال المتبوع في الخصام كي يتحمل التعويض مكانه .¹

فإذا قام المضرور بإثبات خطأ التابع استفاد المتبوع من هذا الإثبات ، و لم يُعد في حاجة إلى إثبات خطأ التابع من جديد ، أما إذا قامت مسؤولية التابع على أساس الخطأ المفترض كما لو كان التابع في مركز المكلف بالرقابة فلا يستفيد المتبوع من قرينة الخطأ المفترض لأنها قاصرة على العلاقة بين المضرور و التابع ، ويتعين عليه في هذه الحالة إثبات خطأ التابع .²

كما أنه بإمكان المضرور الرجوع على التابع باعتباره حارساً³ ، ففي هذه الحالة يكون خطأ التابع مفترض ولا حاجة لإثباته من قبل المضرور ، ومثال ذلك إذا استولى التابع على سيارة متبوعة دون علمه و استعملها لأغراضه الخاصة (الشخصية) ، حيث تنتقل حراسة الشيء من المتبوع إلى التابع و يُعد هذا الأخير بمثابة الحارس الأصلي لهذا الشيء ، بما أنّ له عليه سلطة الرقابة و الاستعمال و التسيير ، فإذا ارتكب حادثاً ضاراً بهذه السيارة فإنه يكون هو المسؤول عن تعويض هذا الضرر .

ولدينا في هذا المعنى قرار المجلس الأعلى بتاريخ: 1983/05/25 و الذي تتلخص وقائعه في أن الشاب (ع س) و الذي ليست له رخصة السياقة أخذ السيارة خلسة من المستودع في غياب صاحبه و استعملها لأغراض شخصية لا علاقة لها بالوظيفة ، و انتقل بها من سعيدة إلى العبادلة بولاية بشار وهناك تسبب في حادث كانت نتيجته تحطم السيارة .

ولما قضى مجلس سعيدة بمسؤولية الطاعن عن فعل الشاب (ع) مع أن فعله كان لا صلة له بالوظيفة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق المادة 136 مدني مما يستوجب النقص .

فإذا رجع المضرور على التابع بناءً على خطأ مفترض سواء بصفته حارساً أو مكلف بالرقابة ، ففي كلا الحالتين يمكن للتابع التخلص من المسؤولية بإثباته لصورة من صور السبب الأجنبي التي نص عليها المشرع في المادة 127 من القانون المدني المعدل و المتمم.

¹ - علي فيلالي، المرجع السابق الذكر، ص 153.

² - د-بلحاج العربي، النظرية العامة للإلتزام في القانون المدني الجزائري، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 341 .

³ - مراد فجالى، "مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه في القانون المدني الجزائري"، مجلة معارف، مرجع سابق، ص

أما إذا رجع المضرور على التابع بناء على خطأ واجب الإثبات، فلا يمكن أن يتخلص من مسؤوليته الشخصية إلا بنفي الخطأ عن نفسه ، أو بنفي علاقة السببية بين فعله و بين الضرر أو بنفي حدوث ضرر للمضرور¹ .

ورجوع المضرور على التابع نادرا ما يقع لأن التابع في أغلب الأحيان يكون معسرا،² ومن أجل هذا السبب فإن المضرور يفضل رفع دعوى التعويض على المتبوع لكونه مليء الذمة المالية مقارنة بالتابع.

الفرع الثاني: رجوع المضرور على المتبوع

في حالة ما إذا تعذر على المضرور الحصول على التعويض من التابع نتيجة إعساره ففي هذه الوضعية ما يبقى للمضرور سوى الرجوع على المتبوع وفقا للمادة 136 من القانون المدني المعدل و المتمم، وفي نفس هذا المعنى صدر قرار عن المجلس الأعلى بتاريخ 12/01/1985 جاء فيه : " حيث أن الضحية أو ذوي حقوقها لا يفقدون عندما يرفعون دعوى مدنية على العون المعني ، حق رفع دعوى إلى الجهة القضائية الإدارية للمطالبة بالتعويض ، وهي الدعوى الموجهة ضد الشخص العام الذي يعمل المتسبب في الضرر لحسابه و المبنية على خطأ المرفق " .³

فإذا رجع المضرور على المتبوع فإن الضحية معفاة من إثبات فعل المتبوع سواء كان خاطئا أو فعلا ضارا ، لأن المسؤولية الملقاة على عاتق المتبوع هي مسؤولية مفترضة يكفيه في ذلك إثبات علاقة التبعية ، و ارتكاب التابع الفعل الضار حال تأدية الوظيفة أو بسببها أو بمناسبةها.⁴ ولكن من الناحية العملية قلما يرجع المضرور على المتبوع للمطالبة بالتعويض لأن هذا الأخير يكون في أغلب الأحيان مؤمنا عن المسؤولية المدنية اتجاه الغير وخاصة بالنسبة للتأمينات الإلزامية التي نص عليها الأمر : 07/95 المؤرخ في 25 يناير 1995 ، وأن هذه التأمينات تمنح للمضرور رفع دعوى التعويض مباشرة على شركة التأمين ولا حاجة له في الرجوع على المسؤول (المتبوع) .

¹ - علي علي سليمان، مرجع السابق، ص 61.

² - مراد قجالي، "مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه في القانون المدني الجزائري"، مجلة معارف، مرجع سابق، ص 83.

³ - راجع قرار المجلس الأعلى المؤرخ في 12/01/1985 ملف رقم : 36212، المجلة القضائية المحكمة العليا ، قسم المستندات، العدد 4 ، 1989، ص 231 وما بعدها

⁴ - علي فيلالي، المرجع السابق، ص 151.

المطلب الثاني : دعاوى الرجوع في العلاقة التي تربط التابع بالمتبوع.

إذا تحققت مسؤولية المتبوع ولم يستطع دفعها فإنّ المادة 137 من القانون المدني المعدّل و المتمم بموجب القانون 10/05 تمنح للمتبوع الحق في الرجوع على تابعه من اجل استرداد مبلغ التعويضات التي دفعها الضحية¹، و ذلك في حالة ارتكابه خطأ جسيماً شريطة أن تتحقق مسؤولية التابع طبقاً لأحكام للمادة 124 من القانون المدني الجزائري .

و بعبارة أخرى أصبح النص الحالي أكثر تقيداً لحق الرجوع المتبوع على تابعه حيث يشترط : " خطأ جسيماً من قبل التابع " وفيما يلي تخصص الفرع الأول لدراسة حق المتبوع في الرجوع على تابعه ، وفي الفرع الثاني رجوع التابع على المتبوع و الفرع الثالث نتطرق إلى دفع مسؤولية المتبوع .
الفرع الأول: رجوع المتبوع على التابع.

تنص المادة 137 من القانون المدني المعدّل و المتمم : " للمتبوع حق الرجوع على تابعه في حالة ارتكابه خطأ جسيماً " . فإذا رجع المضرور على المتبوع و استوفى منه مبلغ التعويض كان لهذا الأخير الرجوع فيما دفعه على التابع لأنّه مسؤول عنه لا مسؤول معه ، و هو يرجع عليه بكل ما دفع إلا إذا كان قد اشترك معه في إيقاع الضرر² .

و يلاحظ أنّ مسؤولية المتبوع بوصفه ضامناً للخطأ الذي يرتكبه التابع لا تقوم إلا في العلاقة بين المتبوع و المضرور ، فإذا رجع المتبوع على التابع فلا يحق لهذا أن يحتج على المتبوع بذلك الضمان. و هناك نقاش فقهي لمعرفة هل رجوع المتبوع على التابع يجب أن ترتبط بضرورة ارتكاب التابع خطأ جسيماً ؟ بعض القضاء في فرنسا يشترط ضرورة ارتكاب التابع خطأ جسيماً حتى يحق للمتبوع الرجوع على التابع ، أما الفقه فإنه لا يشترط لكي يمارس المتبوع حقه في الرجوع على التابع أن يكون خطأ هذا الأخير جسيماً ، لأنّه لا يوجد أي حكم قانوني يمنع المتبوع من رفع دعوى الرجوع ضد التابع³ .

و هناك من يرى أنه من العدل ألا يسأل التابع من خلال حق الرجوع إلا عن أخطائه الجسيمة و يتحمل المتبوع نتائج الأخطاء البسيطة، أي الأخطاء العادية التي يرتكبها التابع خلال ممارسته

¹ - نفس المرجع، ص 166

² - عبد الرزاق أحمد السنهوري، مرجع سابق، ص 1050.

³ - فجالي مراد، مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه في القانون المدني الجزائري، رسالة ماجستير، المرجع السابق، ص

وظيفته،¹ و في حقيقة الأمر أن رجوع المتبوع على تابعه بمبلغ التعويض نادرا ما يحدث في وقتنا الحالي، لأن قيام المتبوع بالتأمين عن المسؤولية المدنية اتجاها الغير يجعل شركة التأمين تلتزم بدفع مبلغ التعويض للضحية في حال وقوع الضرر، و لا يمكن لشركة التأمين الرجوع على التابع. أما عن موقف المشرع الجزائري من مجمل هذه الآراء الفقهية فقد تضمن المادة 137 من القانون المدني الجزائري المعدل و المتمم على أنه: " للمتبوع حق الرجوع على تابعه في حالة ارتكابه خطأ جسيما " .

الفرع الثاني: رجوع التابع على المتبوع.

في حالة ما إذا اختار المضرور الرجوع على التابع باعتباره المسؤول الشخصي عن الضرر أو الفعل غير المشروع وفقا لأحكام المادة 124 من القانون المدني المعدل و المتمم ، فإذا حكم على التابع بدفع مبلغ التعويض كاملا إلى المضرور ، انتهى الأمر إلى هذا الحد و بالخصوص إذا كان الضرر ناجما عن خطأ التابع وحده .

أما إذا كان العمل غير المشروع الذي أتاه التابع ناجما عن خطأ من المتبوع كأن تكون الأوامر الصادرة من المتبوع هي السبب في ارتكاب التابع الفعل الضار فلا يكون لها قيمة في تبرير فعله و نفي مسؤولية اتجاها المضرور ، إذ رجع عليه بعد أدائه التعويض للمضرور فتكون من العوامل المخففة لمسؤوليته أو للتخلص منها اتجاها المتبوع و بالتالي يتحمل هذا الأخير وحده عبء التعويض ، فلا يرجع بشيء على التابع إذا كان ما أتاه التابع من فعل ضار قد حدث بناء على الأوامر المتبوع وتعليماته² .

الفرع الثالث: دفع مسؤولية المتبوع.

لقد اختلفت الآراء الفقهية حول إمكانية أو عدم إمكانية دفع المتبوع للمسؤولية المترتبة عليه في اتجاهين مختلفين:

أولاً- الاتجاه الأول: يرى جانب من الفقه، أنّ مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه أشد أنواع المسؤولية، و جعلها المشرع الجزائري غير قابلة للنفي بتاتا ، أي أن قرينة مسؤولية المتبوع قرينة قطعية و ليست بسيطة و حجتهم في ذلك:

¹ - علي فيلالي، مرجع السابق ، ص 157 .

² - قجالي مراد، "مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه في القانون المدني الجزائري"، رسالة ماجستير، مرجع السابق، ص 86.

أ- أن المشرع الجزائري لم ينص صراحة في القانون المدني على إمكانية دفع المتبوع للمسؤولية الملقاة على عاتقه ، كما فعل بالنسبة لمسؤولية متولي الرقابة في المادة 135 الفقرة ب- من القانون المدني، وأن المشرع أراد بسكوته هذا جعل مسؤولية المتبوع غير قابلة لإثبات العكس.

ب- أن شروط تحقق مسؤولية المتبوع هي واجبة الإثبات من قبل المضرور، و إذا تمكنت الضحية من إثبات علاقة التابع و المتبوع ، و أنّ الضرر الذي أصابه يعود سببه إلى الفعل الضار الذي ارتكبه التابع حالة تأدية الوظيفة أو بسببها أو بمناسبة فلا يمكن للمتبوع إثبات عكسها بعدما تمكنت الضحية من إثباتها وفقا للطرق القانونية¹.

ج- أن مصدر هذا التشديد في مسؤولية المتبوع يعود لأسباب تاريخية، حينما قامت الثورة الفرنسية و كان للطبقات الكادحة دور كبير في قيامها ، مما أدى إلى بروز العداء ضد طبقة النبلاء و السادة، ووضع التقنين الفرنسي تحت تأثير هذا العداء، و لذا جاءت المادة 1384 الفقرة 5 و التي تعد المصدر التاريخي،² للمادة 136 من القانون المدني الجزائري ، تتكلم عن السادة إلى جانب المتبوعين و عن الخدم إلى جانب التابعين و رأي تقنين نابليون أن يشدد من مسؤولية هؤلاء السادة و أن يحملهم أوزار الطبقة الكادحة و لم يسمح لهم بالتخلص من مسؤوليتهم بأية وسيلة في حين أنه أباح لمتولي الرقابة أن ينفي عنه المسؤولية³.

ثانيا- الاتجاه الثاني: و يرى جانب آخر من الفقه⁴ أن مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه مفترضة افتراضا يقبل إثبات العكس، فقرينة مسؤولية المتبوع هي قرينة بسيطة و ليست قطعية، و يضيف هذا الاتجاه أن المتبوع بإمكانه دفع المسؤولية عن نفسه بإحدى الوسيلتين:

أ- أن يقوم بنفي مسؤولية التابع، لأن مسؤولية هذا الأخير هي مسؤولية أصلية لا بد أن تتحقق أولا حتى تقوم مسؤولية المتبوع باعتبارها مسؤولية تبعية، و أن مسؤولية المتبوع مرتبطة بمسؤولية التابع وجودا أو عدما.

¹ - علي فيلالي، مرجع السابق ، ص 155.

² - فجالي مراد، مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه في القانون المدني الجزائري، رسالة ماجستير، مرجع السابق، ص 87.

³ - علي علي سليمان، مرجع السابق، ص 73.

⁴ - محمود جلال حمزة، مرجع السابق، ص 198، محمد صبري السعدي، النظرية العامة للالتزامات، مرجع سابق، ص 225، بلحاج العربي، مرجع السابق، ص 337 ، 338.

ب- إذا لم يتمكن المتبوع من نفي مسؤولية التابع و تحققت مسؤولية هذا الأخير ، ما يبقى أما المتبوع إلا إثبات صورة من صور السبب الأجنبي التي نص عليها المشرع في المادة 127 من القانون المدني الجزائري .

و يرى في هذا الصدد الدكتور "علي فيلاي" أنه من الناحية العملية بإمكان المتبوع دفع المسؤولية عن نفسه إذا تمكن من إثبات انعدام العلاقة بين فعل التابع و الوظيفة ، أو أن الضرر كان بسبب فعل الضحية أو فعل الغير أو حادث مفاجئ أو قوة قاهرة حيث تنص المادة 127 من القانون الجزائري : " إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب لا يد له فيه كحادث مفاجئ أو قوة قاهرة ، أو خطأ من المضرور أو خطأ من الغير كان غير ملزم بتعويض هذا الضرر ، ما لم يوجد نص قانوني أو اتفاق يخالف ذلك " ¹ .

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع النظام القانوني لمسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه نجد أن الأساس القانوني الذي تقوم عليه هي نظرية تحمل التبعية ، لأن مسؤولية المتبوع هي مسؤولية موضوعية قوامها الضرر و ليس الخطأ إلا أنها تتعارض مع حق الرجوع الذي يتمتع به المتبوع على تابعه ، و في حقيقة الأمر أن علاقة التابع بالمتبوع على النحو السائد حالياً يشوبها عدم التوازن في الحقوق و الواجبات و يعد التابع ضحية هذه العلاقة لأنه يتحمل في آخر الأمر عبء التعويض المحكوم به سواء رجع عليه المضرور مباشرة أو عن طريق المتبوع الذي يكون بمثابة ضامن فقط و لذا يرى جانب من الفقه انه من العدل أن لا يسأل التابع من خلال حق الرجوع إلا عن أخطائه الجسيمة، و يتحمل المتبوع نتائج الأخطاء البسيطة لأن التابع يقوم بالعمل تحت إشراف و رقابة و توجيه المتبوع.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن المشرع الجزائري حاول تدارك الانتقادات السابقة و الملاحظات في ظل التعديل الجديد للقانون المدني من خلال القانون 10/05 سيما ما تعلق بالمادتين 136 و 137. حيث تضمنت المادة 137 على أنه للمتبوع حق الرجوع على تابعه في حالة ارتكابه خطأ جسيماً .

¹ - قجالي مراد ، "مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه في القانون المدني_الجزائري" ، رسالة ماجستير ، المرجع السابق،

و إذا كان الأصل أن المتبوع يتمتع بصفة الشخص الطبيعي، و الاستثناء هو تمتعه بصفته الشخص المعنوي، و لكن نظرا للتطورات الاجتماعية و الاقتصادية التي عرفها المجتمع الحديث، جعلت المتبوع في وقتنا الحالي يتمتع بصفة الشخص المعنوي في أغلب الأحيان و قلما نجده يتحلى بصفة الشخص الطبيعي ، لأن مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه أصبحت تركز اليوم من الناحية العملية على الأشخاص المعنوية أو الاعتبارية كالشركات و المشروعات التجارية الكبرى ، بوصفها ذمة جماعية لا يخشى إفسارها و تضمن للمضروب في حصوله على التعويض.

و أصبح الالتزام بالتعويض في عصرنا الحالي يغلب عليه الطابع الجماعي فشركات التأمين هي التي أصبحت تلتزم بدفع التعويض للمضروب شريطة أن يقوم المتبوع بدفع أقساط التأمين ، و خاصة بالنسبة للتأمينات الإلزامية التي نص عليها الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 فبراير 1995 و أصبح بإمكان المضروب الرجوع مباشرة على شركة التأمين للمطالبة بالتعويض ، و هذا خلافا لما كان سائدا من قبل حيث كان المتبوع كفرد يقوم بتعويض الضرر الذي ألحقه بالغير .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: النصوص القانونية.

- 1- الأمر 75-58 المتضمن القانون المدني المعدل و المتمم .
- 2- الأمر 07/95 المؤرخ في 25 يناير 1995 ، المتعلق بالتأمينات. الجريدة الرسمية عدد 13 مؤرخة في 08 مارس 1995.

ثانياً: الكتب باللغة العربية.

- 1- بلحاج العربي: النظرية العامة للإلتزام في القانون المدني الجزائري، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- 2- عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني ، مصادر الإلتزام ، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.
- 3 - علي فيلالي، الإلتزامات (العمل المستحق للتعويض)، موفم للنشر و التوزيع الطبعة الثانية، الجزائر: 2007
- 4- علي علي سليمان، دراسات في المسؤولية المدنية في القانون المدني الجزائري المسؤولية عن فعل الغير المسؤولية فعل الأشياء، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

- 5- محمد الشيخ عمر، مسؤولية المتبوع، دراسة مقارنة، الطبعة 1970.
- 6- محمود جلال حمزة، العمل الغير المشروع باعتباره مصدر للالتزام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.
- 7- محمد صبري السعدي، مصادر الالتزام، النظرية العامة للالتزامات، الكتاب الثاني، السنة 2003.
- ثالثا: رسائل ومذكرات.**
- 1- فجالي مراد، "مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه في القانون المدني الجزائري"، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العقود و المسؤولية، كلية العلوم القانونية و الإدارية جامعة الجزائر، 2003.
- 2- مخلوفي محمد، "مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه في القانون المدني الجزائري"، دراسة مقارنة بالقانوني المصري و الفرنسي جامعة الجزائر، 1987.
- رابعا: مجلات قضائية.**
- 1- المجلة القضائية المحكمة العليا، قسم المستندات، العدد 4، 1989.
- خامسا: مقالات.**
- مراد فجالي، "مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه في القانون المدني الجزائري"، مجلة معارف، مجلة علمية محكمة المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2009.